

  
Université  
Ibn Tofaïl  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - القنيطرة  
Faculté des Sciences Humaines et Sociales - Kenitra  
شعبة التاريخ والحضارة

الفصل: الرابع

## وحدة: تاريخ الشرق الأقصى

الأستاذ: محمد مناقشي

المحاضرة رقم: 6

السنة الجامعية

2021-2020

جامعة ابن طفيل	السنة الجامعية: 2020-2021
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	وحدة تاريخ الشرق الأقصى
شعبة التاريخ والحضارة	الأستاذ: محمد مناقشي
الفصل الرابع	المحاضرة رقم: 6

يعتبر التمدن و ازدياد عدد سكان الحواضر، في الفترة التي سبقت إصلاحات الميجي، من أهم الأسباب التي يجب الأخذ بها لفهم أسباب الطفرة التحديثية التي عرفها اليابان. فالتمدن هو الركيزة الأساسية التي انبنى عليها التحديث في أوروبا، و ذلك لما للمدن من دور كقاطرة للتغيير.

و تجدر الإشارة مثلا إلى الدور الذي لعبته المدن الإيطالية التجارية، في فجر عصر النهضة، في إحياء الحضارة الغربية، حيث كانت رائدة التغييرات الكبرى التي عرفتها المجتمعات الغربية، و قواعد للمجموعات التي تحددت بنجاح سلطة الأنظمة السياسية التقليدية (الفيودالية). احتضنت هذه المدن طبقة التجار الصاعدة التي شكلت في ما بعد الطبقة البرجوازية. فتمو أوروبا الحديثة كان في جانب كبير منه بسبب نمو و ازدهار طبقة تجار المدن، التي احتلت موقعا في المجتمع مكنها من الهيمنة على الاقتصاد في مرحلة أولى، وإقامة مؤسسات سياسية جديدة في مرحلة ثانية. وهكذا شكلت المدن المركز الطبيعي للتغييرات السياسية، بعد أن كانت رائدة التغييرات الاقتصادية.

شكلت ظاهرة التمدن و تنامي سكان الحواضر سمتين أساسيتين في التطور الذي عرفه المجتمع الياباني خلال عصر توكوغاوا، حيث يمكن اعتبارهما مؤشرا على بداية التحديث، أو على الأقل مؤشرين من مؤشرات التغيير الذي عرفه المجتمع الياباني، و انفرد بهما عن باقي المجتمعات الآسيوية و الشرقية عموما. ذلك أن اليابان صنفت منذ نهاية القرن 17م ضمن أكثر بلدان العالم من حيث نسبة سكان الحواضر و التوسع الحضري، مثلها في ذلك مثل دول كفرنسا و إنجلترا. فمدينة **إيدو** ( طوكيو الحالية ) كانت تضم قرابة مليون نسمة في نهاية القرن 17م .

### دور التعليم

إن انتشار التعليم و توسع المعرفة بالقراءة و الكتابة هما من المؤشرات الرئيسية على التطور الذي عرفته اليابان خلال عصر توكوغاوا. فمن القطاعات التي يجمع دارسو إصلاحات الميجي على أنها كانت العامل الرئيسي في نجاح الإصلاحات التي عرفها اليابان، اهتمام زعماء الإصلاح بالتعليم و إنشاء الجامعات الخاصة والعمومية، و استقدام

الأساتذة من الدول الغربية. و يجمع دارسو النظام التعليمي في اليابان على أهمية هذا العصر (توكوغاوا)، ودوره في وضع الأسس و البنية التحتية التي استغلتها النهضة التعليمية في عصر الميجي و ما بعده.

إن هذا الإجماع على أهمية عصر توكوغاوا له ما يبرره، ذلك أن التعليم عرف خلال هذا العصر نقلة نوعية على الرغم من بقاءه تعليماً نخبوياً موجهاً في المقام الأول إلى فئة الساموراي الحاكمة لتكريس الفوارق القائمة. و قد تمثلت هذه التطورات في الرعاية التي أولتها سلطات **الباكوهان** لتعليم أبناء الساموراي، و حرصها على إقامة مدارس لهم و تمويلها. و تمثلت هذه الإجراءات، من جهة أخرى، في ظهور نظام تعليمي خاص بأبناء التجار و الصناع و الفلاحين، بالإضافة إلى التطور النوعي للمناهج التعليمية، وتعدد توجهاتها مسايرة للحاجيات و المستجدات. و هو ما أظهرته الإحصاءات التي أجريت في بداية عهد ميجي، فقد قدر الباحث **دور رونالد**، و هو أكثر المتخصصين في نظام التعليم في اليابان، النسبة العامة للعارفين بالقراءة و الكتابة عشية إصلاحات الميجي سنة **1868م** بـ **40** بالمئة بين الذكور و **10** بالمئة بين الإناث، وهي نسبة لم تعرفها حتى إنجلترا مثلاً، حيث كان يلتحق طفل واحد من بين أربعة أو خمسة أطفال بالمدرسة في المدن الصناعية البريطانية (حسب لجنة بريطانية **British Select Committee** عام **1837م**)، و غني عن القول إن بعض الدول النامية لم تصل هذه النسبة من التعلم حتى في بداية القرن **21 م**.

لاشك أن ارتفاع نسبة العارفين بالقراءة و الكتابة عامل رئيسي في التنمية، كان له الأثر الكبير في الإسراع بالإصلاحات التي أقدمت عليها اليابان في النصف الثاني من القرن **19م**، غير أن التطورات التي عرفها قطاع التعليم خلال توكوغاوا اتسمت بظاهرتين لا تقلان أهمية عن نسبة القراءة و الكتابة، و هما: فصل التعليم عن المؤسسات الدينية، و الأخذ بمبادئ الاستحقاق. ذلك أن التعليم حقق في هذه الفترة (عصر توكوغاوا) خطوة نحو علمنة التعليم و تحريره من هيمنة الدين، و هي الظاهرة التي اعتبرت نقلة نوعية في التعليم الغربي، وانطلقت تدريجياً في أوروبا في نفس الفترة أي القرن **19م**، كما شرعت إدارة التعليم في الأخذ بمبدأ المهارة الفردية و التميز في الدراسة، و منحه الاعتبار في التعيينات الخاصة بجهازها الإداري عوض الاعتماد فقط على الامتيازات التي يمنحها الأصل، و وضع الفرد في الترتاب الاجتماعي.